أوراق

كارنيغي

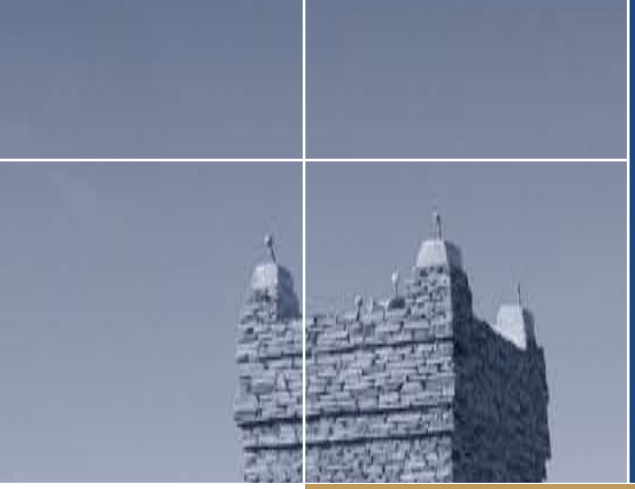

الإسلاميون في موريتانيا

أليكس ثورستون

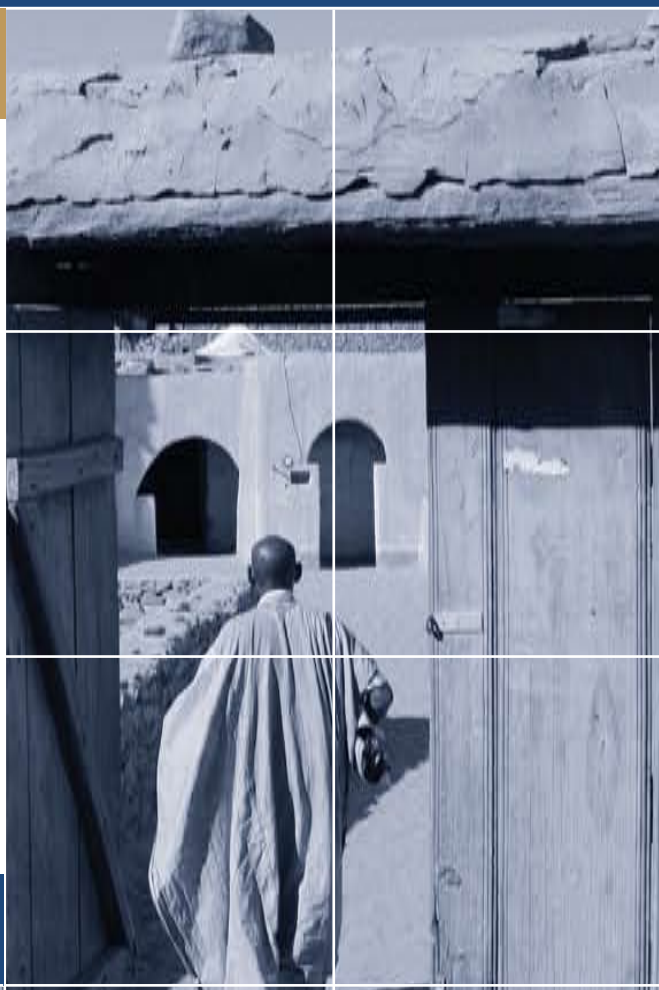

الشرق الأوسط | آذار/مارس 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

أوراق
كارنيغي

الإسلاميون في موريتانيا

أليكس ثورستون

الشرق الأوسط | آذار/مارس 2012

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي
واشنطن ▪ موسكو ▪ بيجينغ ▪ بيروت ▪ بروكسل

© 2012 **مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي. جميع الحقوق محفوظة.**

يمنع نسخ أو نقل أيّ جزء من هذا المنشور بأيّ شكل أو بأيّ وسيلة من دون الحصول على إذن خطي من مؤسسة كارنيغي. يرجى توجيه الطلبات إلى:

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي
قسم المنشورات
1779 Massachusetts Avenue, NW
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 F +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

أوإلى العنوان التالي:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط
برج العازارية، الطابق الخامس
رقم المبنى 1210 2026، شارع الأمير بشير
وسط بيروت التجاري
بيروت، لبنان
تلفون: 291 991 1 961
فاكس: 591 991 1 961
ص. ب: 11 – 1061 **رياض الصلح**
www.carnegie-mec.org
info@Carnegie-mec.org

يمكن تحميل هذا المنشور مجاناً من الموقع:
http://www.CarnegieEndowment.org
تتوفر أيضاً نسخ مطبوعة محدودة. لطلب نسخة أرسل رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى العنوان التالي:
pubs@CarnegieEndowment.org

المحتويات

ملخّص 1

المعاني الضمنية المُتباينة للإسلام السياسي الموريتاني 3

الإسلاميون الموريتانيون يعتبرون الدولة وسيلة لأسلمة المجتمع 4

التغيّر الاجتماعي والنفوذ الأجنبي حفّز التعبئة الإسلامية المبكرة 6

الضغوط الجيوسياسية على موريتانيا تعزّز الإسلام السياسي بغير قصد 7

لمحات من حياة القادة الإسلاميين 9

حزب التواصل: سنوات التنظيم السرّي

علّمت الإسلاميين الحذلقة السياسية 11

الإسلاميون في موريتانيا لهم علاقات وثيقة

مع الإسلاميين العرب الآخرين 15

الفكر الجهادي مجموعة مهمّشة من المتشدّدين

يعارضها الإسلاميون التقليديون 16

خاتمة 18

ملاحظات 20

لمزيد من القراءة 21

نبذة عن الكاتب 22

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي 23

عاصمة
بلدة أو قرية
حدود ولاية
حدود دولية
بحيرة مالحة جافة
وادي متقطّع الجريان
0 100 ميل
0 100 كلم
N
موريتانيا
أفريقيا
المغرب
الجزائر
طرفاية
العيون
السمارة
تندوف
بير أم كرين
المحيط الأطلسي
الصحراء الغربية
تيرس زمور
الداخلة
الزويرات
تاودني
أوسرد
تشلا
نواذيبو
داخلة نواذيبو
إنشيري
أطار
أدرار
موريتانيا
مالي
أكجوجت
تكانت
تيجكجة
الحوض الشرقي
نواكشوط
الترارزة
براكنة
ألاك
روسو
العصابة
كيفة
عيون العتروس
نعمة
كيهيدي
كوركول
غيديماغا
هيليبابي
السنغال
داكار
مالي
LUCIDITY INFORMATION DESIGN, LLC

ملخّص

أصبح الإسلاميون قوة سياسية هامة في موريتانيا، منذ أن ظهرت الجمعيات الإسلامية الرسمية للمرة الأولى في السبعينيات. وقد ساهم النشاط الإسلامي في الأسلمة المستمرة للمجتمع الموريتاني، كما هو واضح من انتشار المساجد والجمعيات الإسلامية في العاصمة نواكشوط، وأماكن أخرى. في التسعينيات، سمحت إزالة القيود السياسية للإسلاميين بالمشاركة في الانتخابات كمستقلين، ومنذ ترخيصه في العام 2007، أصبح حزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «تواصل»، وهو أقوى حزب إسلامي في موريتانيا اليوم، صوت أقليّة هامة في الحياة السياسية في البلاد، وأقام علاقات مع الإسلاميين في أماكن أخرى في العالم العربي. ويحمل هؤلاء الاسلاميون المعتدلون الذين يشاركون في الانتخابات معتقدات وأهدافاً مختلفة عن معتقدات وأهداف الجناح الجهادي في موريتانيا.

عموماً، لايشكّل الإسلام السياسي الموريتاني حالياً تهديداً للولايات المتحدة. إذ يبدو التيار الرئيس في الحركة ملتزماً بالديمقراطية، ومع ذلك، من غير المحتمل أن يستولي على السلطة، حيث لم تحصل الأحزاب الإسلامية مثل «تواصل» على نسبة كبيرة من الأصوات في الانتخابات، وقد رفض القادة الإسلاميون المعتدلون بشكل صريح استخدام العنف للسيطرة على الدولة. وفي الواقع، قد تجد الولايات المتحدة ميزة في صعود الإسلاميين: فالتيار الرئيس للزعماء الإسلاميين يدين علناً الجماعة الإرهابية الإسلامية «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، التي لاتزال الحكومة الموريتانية تحاربها منذ العام 2005.

المعاني الضمنية المُتباينة للإسلام السياسي الموريتاني

أدَّت عمليات خطف الغربيين وتفجير السفارات إلى تحويل موريتانيا، ومعها منطقة الساحل، إلى مصدر اهتمام بالنسبة للحكومات الأميركية والأوروبية التي كانت قلقة من احتمال انتشار الحركات الإرهابية العابرة للحدود في أفريقيا. لكن لصنّاع القرار في الغرب وجهات نظر مختلفة بشأن مشاكل موريتانيا. إذ يعتقد البعض أن استعداد الجيش لمطاردة الإرهابيين سواءً على المستوى المحلي أو في جمهورية مالي المجاورة، يجعل البلاد شريكاً قوياً في جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة في المنطقة. بيد أن آخرين يخشون من أن الحياة السياسية المضطربة في موريتانيا (البلد الذي عانى من انقلابين في العقد الماضي) تجعلها مزعزعة، وبالتالي أرضاً خصبة لتجنيد الإسلاميين المتطرفين.

تساهم قوة الإسلام السياسي في موريتانيا في إثارة مثل هذه المخاوف. فالأحزاب الإسلامية المرخّص لها آخذة في الازدياد، حيث تبدو جاذبيتها الشعبية واضحة في انتصارات القادة الإسلاميين في الانتخابات، وفي كثرة ظهورهم الأعلامي، وقدرتهم على تنظيم مظاهرات ضخمة معادية لإسرائيل. علاوة على ذلك، ترافقت المكاسب السياسية التي حقّقها الإسلاميون مع الأسلمة الواسعة للمجتمع، كما يظهر في انتشار المساجد والجمعيات الإسلامية في العاصمة نواكشوط وأماكن أخرى.

يعزّز الإسلاميون المعتدلون الديمقراطية الموريتانية التي تعاني من الخلل، من خلال توجيه الغضب الشعبي نحو المشاركة في الحياة السياسية.

مع ذلك، المنظمات الإسلامية الموريتانية لاتُهدّد الولايات المتحدة حالياً. إذ تبدو الحركة الإسلامية التقليدية ملتزمة بالديمقراطية، وليس من المرجح أن تستولي على السلطة، سواء عن طريق استخدام العنف أو في صناديق الاقتراع. في الواقع، قد يكون لصعود صورة الإسلاميين بعض الآثار الإيجابية بالنسبة إلى الولايات المتحدة: فالقادة الإسلاميون الذين يمثّلون الاتجاه السائد يدينون علناً الجماعة الإرهابية الإسلامية «القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي»، التي لاتزال الحكومة الموريتانية تحاربها منذ العام 2005. ومن خلال المشاركة في جهود الحكومة لإصلاح المتشدّدين، ساعد الإسلاميون في تقليص قدرات التجنيد الخاصة بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. كما يعزّز الإسلاميون المعتدلون الديمقراطية الموريتانية التي تعاني من الخلل، من خلال توجيه الغضب الشعبي نحو المشاركة في الحياة السياسية.

يجب على واشنطن أن تهتم أيضاً بالإسلاميين الموريتانيين لجهة ما يمكن أن يكشفوا عنه حول المشاعر المعادية للغرب داخل شريحة حيويّة ومؤثّرة في المجتمع، تتألّف أساساً من الشباب والناشطين والمثقفين في المناطق الحضرية. فقد عارضت هذه الشريحة، على سبيل المثال، اعتراف موريتانيا

بإسرائيل في العام 1999، وساعدت في حثّ الحكومة على اتخاذ قرار بقطع العلاقات الدبلوماسية مع هذه الأخيرة في العام 2009. وعلى الرغم من أنها تدعم هدف هزيمة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، فقد انتقدت أيضاً قبول الحكومة للمساعدة الغربية في مكافحة الإرهاب. المغزى بالنسبة للولايات المتحدة واضح: الضغط على النظام الموريتاني لتجاوز مخاوف هذه الشريحة (لإسلاميين) يمكن أن يؤجّج المشاعر المعادية للغرب في أوساط الإسلاميين والسكان على حد سواء.

الضغط على النظام الموريتاني لتجاوز مخاوف الإسلاميين يمكن أن يؤجّج المشاعر المعادية للغرب في أوساط الإسلاميين والسكان على حد سواء.

يشارك الإسلاميون أيضاً في الشبكات الدينية العالمية، مايُسهم في توسيع أهميتهم على نحو يتجاوز موريتانيا. فالإسلاميون يتوسّطون أحياناً في العلاقات بين الدولة والجماعات الإسلامية الخارجية. وفي الوقت الذي تسهم فيه تداعيات الانتفاضات العربية في العام 2011 في تغيّر الحياة السياسية في شمال أفريقيا، فإنهم سيقيمون على الأرجح صلات أقوى مع الإسلاميين في الجزائر وتونس وليبيا. ولذا فإن ملاحظة نوع الصلات التي يعزّزونها، ستساعد واضعي السياسات على فهم وتوقّع التغييرات السياسية الأوسع نطاقاً في العالم العربي.

الإسلاميون الموريتانيون يعتبرون الدولة وسيلة لأسلمة المجتمع

عملت الجمهورية الإسلامية الموريتانية منذ وقت طويل على الاهتمام بهويّتها العربية وطابعها الإسلامي وعلاقاتها مع الغرب. وقد أدّى هذا الاهتمام إلى خلق فرص للإسلاميين لتحقيق هدفهم المحدّد: زيادة إدماج القيم الإسلامية في عملية وضع السياسات، خصوصاً في مجالات القانون والتعليم والسياسة الخارجية. وعلى الرغم من أن جميع الموريتانيين تقريباً من المسلمين، فهم ليسوا كلّهم إسلاميون. الإسلاميون يختلفون عن غيرهم من المسلمين لجهة أنهم يجعلون الإسلام أساس إيديولوجية سياسية، ويحثّون الدولة – وليس المسلمين الأفراد والعلماء أو المجتمع فقط – على وضع سياسات من شأنها تعميق أسلمة المجتمع. الإسلاميون يريدون قدراً أكبر من التديّن العام ومن المساجد وجمعيات إسلامية أكثر، ومكانة أعلى للعلماء المسلمين في وسائل الإعلام والحياة العامة. ولكنهم يريدون أيضاً حكومة تطبّق الشريعة الإسلامية وتشجّع المعتقدات الإسلامية، فضلاً عن اتباع سياسة خارجية تتجنّب الاعتماد على دول غير إسلامية لصالح مزيد من التضامن مع العالم الإسلامي.

يشكّل الإسلاميون في موريتانيا مجموعة واسعة. فهم يفسّرون المبادئ الإسلامية بشكل مختلف، ويحبّذون وسائل مختلفة لأسلمة الدولة والمجتمع:

- يريد الإسلاميون السياسيون التقليديون الوصول إلى السلطة من خلال المناصب التي يتم شغلها بالانتخاب، واستخدام الدولة لتطبيق الشريعة الإسلامية، وتعزيز الإسلام في الحياة العامة، وصياغة سياسة خارجية أكثر «إسلامية».
- السلفيون، من ناحية أخرى، يحملون وجهة نظر فقهية تقول إن المجتمع المعاصر يجب أن يتوافق مع نموذج المجتمع المسلم الأول في المدينة. وقد شكّل السلفيون والإسلاميون السياسيون التقليديون في موريتانيا تحالفات تكتيكية، حيث دعم بعض السلفيين الحملات الانتخابية والتنظيمات السياسية للإسلاميين. غير أن سلفيين آخرين يزدرون مشاركة الإسلاميين في الحياة السياسية الرسمية بوصفها عملاً دنيوياً فاسداً. وهؤلاء يفضّلون إصلاح المجتمع من خلال الخطب والتعليم والعمل الخيري، وليس من خلال الحملات الانتخابية والاحتجاجات السياسية.
- يدعو الجهاديون إلى استخدام العنف ضد السلطات السياسية باسم الإسلام. الفكر الجهادي هو شكل أكثر تطرّفاً من الإسلام. بعض الجهاديين يتبنّون الفقه السلفي، لكن ليس جميع السلفيين جهاديون، كما أنه ليس كل الجهاديين سلفيون. ويبقى الإسلام السياسي المعتدل، الذي يسعى إلى التغيير من خلال النشاط السلمي، متميِّزاً عن الفكر الجهادي العنيف.

نافست محاولات الحكام لتحديد مكانة الإسلام في المجتمع في بعض الأحيان الرؤى الإسلامية للحكم، واستعارت منها تارة أخرى.

بالإضافة إلى تفاعله مع السلفية والفكر الجهادي، تَشَكّلَ الإسلام السياسي الموريتاني السائد من خلال التفاعلات السلبية مع الدولة في أغلب الأحيان، ولكن الوثيقة أحياناً. القمع الذي مارسته الدولة دفع الإسلاميين، في بعض الأحيان، إلى العمل بشكل سري، وفي لحظات أخرى، تمكّن الإسلاميون من بثّ أفكارهم في المجتمع من خلال العمل جنباً إلى جنب مع السلطات السياسية. وحظيت فكرة أن موريتانيا هي «جمهورية إسلامية»، كما يظهر اسمها الرسمي، بأهمية خاصة بالنسبة إلى هذه العلاقة. ولم تكن حقيقة ما يمكن أن تكون عليه ماهية هذه الجمهورية بالضبط واضحة تماماً ولا موضوع خلاف في الحياة السياسية في البلاد.

نافست محاولات الحكام لتحديد مكانة الإسلام في المجتمع في بعض الأحيان الرؤى الإسلامية للحكم، واستعارت منها تارة أخرى. على سبيل المثال، ساعدت الفجوة الدبلوماسية الحالية بين الإدارة الموريتانية وبين إسرائيل في تهدئة مواقف الإسلاميين السياسية، لكنها أرغمت الإسلاميين أيضاً على تمييز أنفسهم عن منافسيهم السياسيين. وبعبارة أخرى، عزّز القمع الإسلام السياسي بصورة عامة، في حين أدّت محاولات استقطابه إلى إضعافه في بعض الأحيان.

التغيّر الاجتماعي والنفوذ الأجنبي حفّز التعبئة الإسلامية المبكرة

أنعشت التغيّرات السياسية والديموغرافية التي يعود تاريخها إلى سبعينيات القرن الماضي نموّ الإسلام السياسي في موريتانيا. ودفع الجفاف البدو الرحّل إلى الهجرة إلى المدن، ما أدّى إلى زيادة عدد سكان المدن في موريتانيا من 8 في المئة من السكان في العام 1962 إلى 25 في المئة في العام 1975. وأدّت عمليات تطوير المدن إلى ظهور جمعيات مدنية جديدة، بما في ذلك أول تنظيم إسلامي في البلاد، (الجماعة الإسلامية)، وهي جماعة مقرّها نواكشوط متعاطفة مع جماعة الإخوان المسلمين.

وفّر الانقلاب العسكري الذي جرى في العام 1978 ضدّ الرئيس مختار ولد داده، الذي حكم موريتانيا منذ استقلالها عن فرنسا في العام 1960، المزيد من الفرص للإسلاميين. وكان داده عزّز القيم الإسلامية في الحكومة والتعليم، وواصل القادة العسكريون هذا الالتزام وعزّزوه. وأدخل العقيد محمد هيدالة، الذي حكم في الفترة 1980-1984، أحكام الشريعة الإسلامية بمساعدة من الجماعة الإسلامية. تراجع العقيد معاوية ولد الطايع، الذي تولّى منصب الرئاسة في الفترة 1984-2005، عن بعض عناصر الشريعة لكنه واصل التأكيد على الطابع الإسلامي للدولة. وساعدت الجهود التي قامت بها الدولة لتعزيز القيم الإسلامية – على سبيل المثال، المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية الذي تديره الدولة، والذي تأسس في العام 1979– على خلق جيل جديد من القادة الإسلاميين.

أدّت تجارب الإسلاميين المبكّرة في الحياة السياسية إلى تقسيم الطبقة الناشئة حديثاً من القادة الإسلاميين في الجماعة الإسلامية وإلى ظهور شبكة متنامية من المساجد والمنظمات السلفية في العاصمة. وبسبب عدم رضاها عن قرب الجماعة الإسلامية من الدولة، فقد شكّلت مجموعة من المدرّسين والأئمة «الحركة السياسية الإسلامية في موريتانيا– حاسم»، في أواسط الثمانينيات. وقد دعت «حاسم» إلى المشاركة الديمقراطية غير العنيفة للقضاء على الفساد وتعزيز العدالة الاجتماعية على النحو المبيّن في القرآن، ولاسيما من خلال التصدّق على الفقراء. وأصبحت «حاسم» رائدة الأحزاب الإسلامية اليوم.

ساهمت أموال دول الخليج العربية والقوى العاملة في تزايد وضوح الإسلام في المجتمع الموريتاني، وهو ما اتضح بجلاء في بناء مئات المساجد وتأسيس عشرات المدارس الإسلامية للصغار والكبار.

كما عزّزت التأثيرات الخارجية الشبكات السلفية التي غذّت نموّ القاعدة السياسية للإسلاميين.

وفي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، مارس الناشطون السلفيون، الذين تلقّى بعضهم التدريب أو التمويل من المملكة العربية السعودية أو غيرها من دول الخليج العربي، العمل الدعوي في المناطق الحضرية الفقيرة ووزّعوا الخطب المسجّلة على أشرطة الكاسيت. وساعد ازدهار المنظمات الإسلامية العالمية غير الحكومية في موريتانيا في الثمانينيات،[1] إضافة إلى نشاط جماعة الإخوان المسلمين في مصر وجماعات أجنبية أخرى، جهود السلفيين. بشكل عام، ساهمت أموال دول الخليج العربية والقوى العاملة في تزايد وضوح الإسلام في المجتمع الموريتاني، وهو ما اتضح بجلاء في بناء مئات المساجد وتأسيس عشرات المدارس الإسلامية للأطفال والكبار. خلقت هذه التطورات فضاءات دينية تقع خارج نطاق سيطرة الدولة، ومكّنت العلماء الجدد الذين تدرّبوا في موريتانيا أو في الخارج، من تعزيز السلفية بوصفها خطة للإصلاح الاجتماعي. وبدوره، أدّى نموّ السلفية إلى تغذية نموّ الإسلام السياسي باعتباره إيديولوجية سياسية، حيث يسعى الناشطون الإسلاميون إلى تطبيق المُثُل السلفية على الدولة.

أثّرت السياسة العرقيّة المعقّدة في موريتانيا أيضاً في التضاريس التي يعمل فيها الإسلاميون. موريتانيا تقطن فيها ثلاث مجموعات عرقيّة رئيسية: البيضان أو «المغاربة البيض»، والذين يتحدثون اللغة العربية، و«الهراتين» أو «المغاربة السود»، والذين يتحدثون العربية أيضاً، والسكان السود غير الناطقين باللغة العربية، بما في ذلك الإثنيات، مثل الولوف والسونينكي. وقد تربّع المغاربة البيض طويلاً، وهم المتحدرون من الجماعات المالكة للرقيق، على قمة الهرم السياسي والاجتماعي في موريتانيا، واستمرّت عبوديّة غير البيض حتى الوقت الحاضر على الرغم من القوانين المتكرّرة التي تحظر هذه الممارسة.

منذ أواخر السبعينيات، أصبح الموريتانيون غير البيض أكثر صراحة في مكافحة الرّق والمطالبة بحصة من السلطة السياسية. وكان القادة والنشطاء الإسلاميون ينحدرون من المغاربة البيض بصورة رئيسية. ومع ذلك، وفيما أصبح «الهراتين» على وجه الخصوص أكثر تأثيراً ويتولّون أدواراً قيادية ليس في السياسة فقط بل كذلك كأئمة وعلماء دين مسلمين، فإن الإسلاميين الذين يبدو أنهم مهتمون في استخدام الإسلام كمنبر للتعبئة السياسية العرقيّة، قد يتمكّنون من الاستفادة من مجموع الناخبين الجدد.

الضغوط الجيوسياسية على موريتانيا تعزّز الإسلام السياسي بغير قصد

أضرّت التغيّرات في علاقات موريتانيا السياسية مع العالم الخارجي، والتي بدأت في الثمانينيات، بشعبية الدولة وزوّدت الإسلاميين بالذخيرة الكلامية لاستخدامها ضد الحكومة. وأدت عملية

التحرير الاقتصادي، التي حثّ عليها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى زيادة التفاوت الاجتماعي، والذي، بدوره، جعل بعض الجماعات، وخاصة الشباب العاطلين عن العمل، تتعاطف مع التصريحات التي تقول إن من شأن أسلمة المجتمع أن تحلّ مشاكل البلاد. في أوائل التسعينيات، أدى سجلّ موريتانيا السيئ في مجال حقوق الإنسان ودعمها لصدام حسين خلال حرب الخليج، إلى إضافة عزلتها الدولية إلى قائمة المشاكل التي تعانيها. وقد قامت الحكومة بإجراء تغييرات جذريّة في السياسة لاستعادة المساعدات الأميركية والدعم الدولي. ومن المفارقات، أن هذه التغييرات عزّزت شعبية الحركة الإسلامية.

أولاً، أطلق الرئيس ولد الطايع نظام التعدّدية الحزبية في العام 1991. وفي أول انتخابات بلدية متعدّدة الأحزاب في موريتانيا جرت في العام 1994، اكتسح الحزب الحاكم 172 من أصل 208 دائرة انتخابية، لكن حزب المعارضة الرئيسي، والذي كان يضم مرشّحين إسلاميين، فاز في 17 دائرة انتخابية. وفي أعقاب الانتخابات، شنّت الحكومة حملة على الصحافيين والشخصيات المعارضة والإسلاميين، بسبب الرغبة في تأكيد السيطرة على ما يبدو، فاعتقلت عشرات الإسلاميين، وحظرت جماعات إسلامية عدّة، ونهت عن الخطب والمواعظ السياسية. لم تؤدّ هذه الحملة إلى تباطؤ نموّ الإسلام السياسي، بل إلى شرذمة قيادته، ما دفع بعض النشطاء إلى الفرار إلى دول الخليج، وآخرين للتصالح مع الدولة، وقبول مناصب حكومية. وحالما تقاعد الجيل القديم من الإسلاميين، ظهرت قيادات جديدة، مثل جميل منصور، السياسي البارز في موريتانيا اليوم، ومختار الحسن ولد ددّو، الواعظ السلفي البارز في البلاد.

طرح الإسلاميون أنفسهم على نحو فعّال بوصفهم مدافعين عن كل الموريتانيين والفلسطينيين ضد مكائد النخب المحليّة الفاسدة والجهات الخارجية الفاعلة القوية.

ثانياً، اعترفت موريتانيا بإسرائيل في العام 1999، استجابة إلى ضغوط الولايات المتحدة. وقد تبيّن أن هذا القرار لايحظى بأي شعبية في الداخل. العديد من الموريتانيين، المرتبطين على نحو متزايد بالعالم العربي ككل من خلال قناة الجزيرة الفضائية وشبكة الإنترنت، لازالوا متعاطفين مع القضية الفلسطينية. ومنح الغضب الواسع على استسلام الحكومة المتصوّر للغرب الإسلاميين فرصة سياسية. ففي المجال الديني، أصدر ددّو فتوى ضد العلاقات مع إسرائيل انتشرت على نطاق واسع وحظيت بدعم كبير. وفي المجال السياسي، شكّل منصور «الرباط»، وهي منظمة تعترض على علاقات موريتانيا مع إسرائيل. ونظّمت «رباط» وغيرها من الجماعات الإسلامية سلسلة من المظاهرات الحاشدة ضد إسرائيل في أوائل العقد الماضي، أدّت إلى رفع مكانة الحركة الإسلامية. ولأنهم أطّروا هذه القضية باعتبارها قضية عربية وإسلامية، فقد طرح الإسلاميون أنفسهم على نحو فعّال بوصفهم مدافعين عن كل الموريتانيين والفلسطينيين ضد مكائد النخب المحليّة الفاسدة والجهات الخارجية الفاعلة القوية.

ثالثاً، في أعقاب هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، بدأ القادة الموريتانيون يشاركون في جهود مكافحة الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة على غرار مبادرة عموم الساحل والبرنامج الذي أعقبها، وشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء. يتفق الإسلاميون مع هدف مكافحة الارهاب، لكنهم يصرّون على أن موريتانيا وحلفاءها قادرون على تسوية مشاكلهم من دون مساعدة من واشنطن أو باريس. ففي ندوة حول التطرّف عقدت في نواكشوط في تشرين الأول/أكتوبر 2010، ألمح منصور ضمناً إلى أن المشاركة الفرنسية في توجيه ضربات ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي قد تؤدّي إلى شكل من أشكال الاستعمار الجديد. ودعا إلى التعاون الإقليمي كبديل لذلك. مثل هذا الاستنكار للتدخل الغربي في الشؤون الأمنية الموريتانية يتيح سبيلاً آخر للإسلاميين لطرح أنفسهم على أنهم أبطال الاستقلال الوطني.

لمحات من حياة القادة الإسلاميين

كل هذه العوامل ساهمت في نموّ حركة إسلامية واسعة ومتنوّعة للغاية تضمّ قيادتها مثقفين متعلمين وسياسيين من ذوي الخبرة، وناشطين مخضرمين. ثمّة خمس شخصيات، على وجه الخصوص، هي التي ترمز إلى جوانب مختلفة للحركة الإسلامية: منصور وددّو ومحمد غلام ولد الحاج، وهو شخصية تتمتع بالاحترام وصلة وصل بين التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «تواصل» والنشاط الإسلامي الدولي، والدكتورة ياي نداو كوليبالي، وهي امرأة معروفة من غير العرب في «تواصل»، وعثمان ولد أبي المعالي، زعيم حزب الفضيلة.

جميل منصور (ولد في العام 1967) يشغل حالياً منصب رئيس التجمع الوطني للإصلاح والتنمية، أو «تواصل»، وعضو في البرلمان الموريتاني. درس في «معهد الدراسات والبحوث الإسلامية – ISERI»، إضافة إلى جامعة محمد بن عبد الله في فاس بالمغرب. كان زعيماً طلابياً في الثمانينيات، وعضواً في المعارضة الإسلامية في التسعينيات. ومنذ العام 2001 وحتى الإطاحة به في الحملة التي جرت في العام 2003، شغل منصب رئيس بلدية عرفات، وهو حي فقير في نواكشوط. وبعد أن قاوم القمع بشجاعة من العام 2003 إلى العام 2005، ركّز منصور على بناء «تواصل» وتحدّث حول القضايا الدولية.

في الجمعية الوطنية، يشغل منصور عضوية لجنة العلاقات الخارجية. وهو يتمتّع بسمعة الاعتدال والاستقامة الشخصية. وعندما رشّح نفسه لمنصب الرئيس في العام 2009، جاء في موقعه على شبكة الإنترنت بأنه «مروّج للفكر الإسلامي الوسطي» و«رمز للاستقامة والنزاهة».[2] وتوفّر قاعدة منصور الإقليمية (ولد في بيلا، في منطقة ترارزة في جنوب وسط موريتانيا) الكثير من أنصار «تواصل».

مختار الحسن ولد ددّو (ولد في العام 1963) هو الراعي الروحي لـ «تواصل». يجسّد ددّو العلاقة المعقدة والمتناقضة في بعض الأحيان بين السلفيّة والإسلام السياسي: هو شخصية عامة ملتزم بالإصلاح الديني لكنه ليس رجل سياسة، وهو يركّز على الوعظ أكثر من التركيز على بناء حركة سياسية. تلقى ددّو العلوم الإسلامية من العلماء في عائلته ثم درس في «معهد الدراسات والبحوث الإسلامية –ISERI». وقد أمضى وقتاً كبيراً في المملكة العربية السعودية، حيث كان يعمل إماماً في الرياض وحصل على درجة الماجستير في الآداب من جامعة محمد بن سعود. نشر كتباً في الشريعة والحج، وهو معروف على وجه الخصوص ببراعته في علوم الحديث النبوي.

تولى ددّو أدواراً قيادية في العديد من المنظمات الإسلامية في نواكشوط، مثل مركز تدريب العلماء المسلمين، وله عدد كبير من الأتباع في صفوف الشباب. وقد منحته علاقاته مع المملكة العربية السعودية وشهرته في وسائل الإعلام العربية سمعة عالمية، عزّزت بدورها وضعه في موريتانيا. كان من شأن حادثة واحدة أن تساعد في تثبيت مكانته. ففي أوائل العام 2010، ساعد ددّو في التوسّط لإطلاق سراح رجال أعمال موريتانيين عدّة كانت الحكومة قد اعتقلتهم بتهمة الفساد. ويُقال إن الحكومة سعت لتدخّل ددّو بناء على نصيحة من الرئيس السوداني عمر البشير. وتدلّ حقيقة أن البشير سمع عنه ورأى أن من المناسب أن يوصي به، على سمعة ددّو الدولية. وقد قاد ددّو أيضاً الحوارات التي رعتها الحكومة مع السجناء الجهاديين.

محمد غلام ولد الحاج شيخ (على الأرجح في الأربعينيات أو الخمسينيات من عمره) هو نائب رئيس حزب «تواصل» والأمين العام لـ «رباط». لعب دوراً قيادياً في النشاطات الإسلامية المعادية لإسرائيل. وكان أحد الركاب البارزين في «قافلة الحرية» إلى قطاع غزة، والتي هاجمتها البحرية الإسرائيلية واحتجزتها في أيار/مايو 2010، وتميّزت عودته إلى موريتانيا بتجمّع إسلامي مناهض لإسرائيل في نواكشوط. يتصرّف ولد الحاج شيخ باعتباره واحداً من وجوه الحزب أمام وسائل الإعلام الدولية، ويتواصل مع الدول الأجنبية، ويظهر في كثير من الأحيان على الشبكات التلفزيونية مثل قناة الجزيرة ويترأس وفوداً إلى دول مثل الجزائر.

الدكتورة ياي نداو كوليبالي (عمرها غير معروف) هي واحدة من أبرز السياسيات في «تواصل» (تلعب المرأة دوراً هاماً في التنظيم والشخصية العامة للحزب). تولّت منصب عمدة حي تفراغ زينة في نواكشوط منذ العام 2007 إلى أن أجبرها معارضوها السياسيون على الاستقالة في نيسان/أبريل 2008. عملت كوليبالي رئيسة لحملة المرأة في حملة منصور للانتخابات الرئاسية في العام 2009. وقد ساعد دورها الحزبي القيادي «تواصل» على تقديم نفسه بوصفه وسيلة لتحقيق التقدم السياسي والاجتماعي للمرأة في إطار إسلامي. كوليبالي، وهي من عرقية السونينكي، ممثّلة بارزة من غير العرب لحزب قادته، بمن فيهم شخصيات أخرى تم إيراد لمحة عنهم في هذا الباب، من المغاربة البيض بصورة رئيسية. وهي حالياً عضو في مجلس الشيوخ.

عثمان ولد أبي المعالي (من مواليد العام 1948) هو رئيس حزب الفضيلة. ومن عائلة من علماء الدين الإسلامي، تلقّى تعليمه في «معهد الدراسات والبحوث الإسلامية – ISERI»، ولديه حياة مهنية تمتدّ لعقود طويلة في الدبلوماسية والسياسة. بين عامي 1979 و 1992، شغل منصب القنصل العام في ليبيا والنيجر والمملكة العربية السعودية قبل أن يصبح سفيراً لدى قطر والكويت في وقت لاحق. خاض انتخابات العام 2006 البرلمانية وانتخابات الرئاسة في العام 2007 كمرشح مستقل، وقد خسر في الأولى وحصل على أقل من 2 في المئة من الأصوات في الأخيرة. وينظر إلى حزب الفضيلة، الذي تم ترخيصه في العام 2007 إضافة إلى حزب تواصل، على أنهما ضعيفان على نحو كبير.

تكمن أهمية أبي المعالي في علاقاته مع بلدان شمال أفريقيا ومصر والخليج العربي. على سبيل المثال، قام عالم الدين المصري المشهور عالمياً يوسف القرضاوي بزيارة أبي المعالي (يرافقه ددّو) خلال زيارة قام بها إلى موريتانيا في العام 2010. وشغل أبي المعالي أيضاً منصب رئيس «فريق تنسيق العمل الوطني والإسلامي»، وهو مجموعة من الأحزاب والمنظمات الصغيرة التي تعبّر عن رأيها بحريّة في السياسة والشؤون الإسلامية.

تجسّد هذه الشخصيات اتّجاهات عدة بين القادة الإسلاميين في البلاد: فهم حاصلون على التعليم الجامعي، ولهم علاقات قوية مع الدول الأجنبية، وإحساس حادّ بالرمزية السياسية. هم ناجحون في استخدام وسائل الإعلام، ويرفضون استخدام العنف في خدمة القيم الإسلامية. ومع ذلك فإن الفئة القيادية ليست متجانسة تماماً. وقد حقّقت المرأة وغير العرب أهمية داخل الحركة الإسلامية، وانتهج القادة البارزون أشكالاً مختلفة من النشاط السياسي، كما يدلّ على ذلك الفرق بين تركيز منصور على نجاح الانتخابات وسيرة حياة ددّو في الوعظ والوساطة.

حزب التواصل: سنوات التنظيم السرّي علّمت الإسلاميين الحذلقة السياسية

حزب «تواصل» هو أهم تنظيم إسلامي في موريتانيا اليوم، وهو حزب كبير، معترف به قانونياً، وإسلامي بشكل صريح، يرتبط بالفرع الموريتاني لجماعة الإخوان المسلمين. ويشهد تشكيل حزب «تواصل» على مهارات القادة السياسيين الإسلاميين التي اكتسبوها خلال فترة العمل السرّي وتمرّسهم كمرشحين مستقلين في الانتخابات البرلمانية ومؤيدين لمرشّحي المعارضة في الانتخابات الرئاسية في عامي 2003 و2007.

«تواصل» ليس الحزب الإسلامي الوحيد في موريتانيا. فبالإضافة إلى حزب الفضيلة الذي سبق

ذكره، هناك أحزاب صغيرة أخرى، كانت متعاطفة في السابق مع الزعيم الليبي الراحل معمر القذافي، وتتبنّى بعض القيم الإسلامية. ولكن منذ العام 2007، أدّت المكاسب المتواضعة التي حقّقها «تواصل» في الانتخابات وقدرته على كسب اهتمام وسائل الإعلام ودفع الحوار السياسي إلى جعله أهمّ جماعة إسلامية في البلاد، ولاعباً في السياسة الموريتانية.

أدّت المكاسب المتواضعة التي حقّقها «تواصل» في الانتخابات وقدرته على كسب اهتمام وسائل الإعلام ودفع الحوار السياسي إلى جعله أهمّ جماعة إسلامية في البلاد، ولاعباً في السياسة الموريتانية.

جاء الاعتراف القانوني بحزب «تواصل» في العام 2007 في أعقاب فترة من الاضطراب قمعت خلالها الحكومة الإسلاميين بشدّة. وعندما زاد الاستياء الشعبي في أوائل العقد الماضي، شنّ الرئيس ولد الطايع حملة على الإسلاميين، ولكنه لم يحرز سوى انتصارات باهظة الثمن عليهم. لم يسهم اعتقال القادة الإسلاميين إلا في تضخيم صورتهم على المستويين المحلي والدولي، ما أدّى إلى قيام مظاهرات تعاطف وإضرابات في نواكشوط وغيرها.

بعد الانقلاب الذي أطاح بالرئيس ولد الطايع في العام 2005، تبنّى الجيش عملية انتقال إلى الحكم المدني. خلال هذه المرحلة الانتقالية، منع المجلس العسكري الأحزاب الإسلامية من الترشّح في الانتخابات المحلية والبرلمانية في العام 2006، ولكن تم انتخاب خمسة إسلاميين خاضوا الانتخابات كمستقلين لعضوية البرلمان واثنين لعضوية مجلس الشيوخ، وفاز الإسلاميون في انتخابات بلدية عدّة. لم يطرح الإسلاميون مرشحاً رئيسياً في الانتخابات الرئاسية في العام 2007، ولكن عندما تجنّب المرشحان الرئيسيان مناقشة المسألة الإسرائيلية إلى حد كبير، أعاد الإسلاميون تنظيم صفوفهم، ما أتاح لهم الحفاظ على مكانة سياسية رفيعة في وسائل الإعلام وفي الشوارع.

في أعقاب الانتخابات، رخّصت حكومة الرئيس المدني سيدي محمد عبدالله حزب «تواصل». وهكذا، شارك الإسلاميون في الحكومة الوطنية لأول مرّة، وانضموا إلى الوزارة في أيار/مايو 2008. وتولّى حبيب ولد حمديت، أحد مؤسسي «تواصل»، وزارة الشغل والدمج والتكوين المهني، وتولّى محمد محمود ولد سيدي، وهو أستاذ جامعي سابق وأحد مروّجي «تواصل»، وزارة التعليم العالي. ولكن هذه الوزارة استمرت أقل من ثلاثة أشهر. وعندما هدّد البرلمان بإجراء اقتراع على حجب الثقة عن الحكومة، وذلك احتجاجاً على إدراج عبدالله للإسلاميين، تم حلّ الحكومة واستبدالها بأخرى تتألف فقط من أعضاء حزب الرئيس.

في آب/أغسطس 2008، ومع انهيار الثقة في عبدالله، قاد الجنرال محمد عبدالعزيز انقلاباً جديداً. اعترض حزب «تواصل» على الانقلاب بقوة، وانضمّ إلى ائتلاف من أحزاب عدة طالبت باستعادة الديمقراطية. كان هذا الالتزام بالديمقراطية لخدمة مصالح ذاتية إلى حد ما، لجهة أن الإسلاميين يعتقدون أنهم سيكونون أفضل حالاً في ظل حكم مدني، ولكن العديد من الإسلاميين

اعترضوا بصورة حقيقية على إسقاط الديمقراطية الهشّة في موريتانيا. وخلال أعظم فترة من من عدم اليقين، لم يطالب الإسلاميون المعتدلون، خصوصاً، بفرض دولة إسلامية، ولكن باستعادة الحكم الديمقراطي المدني فقط.

بعد الانقلاب، كافح حزب «تواصل» للتكيّف مع المشهد السياسي الجديد. إذ اعتمد بقاء الحزب على تسامح النظام، ولكن كان لزاماً على «تواصل» أيضاً أن ينافس النظام في خطابه كي يظل هاماً من الناحية السياسية. في أوائل العام 2009، قوّض عبدالعزيز أهميّة الحزب من خلال تبنّي جزء من خطابه المناهض لإسرائيل، وللفساد، وفي نهاية المطاف، استدعى السفير الموريتاني من إسرائيل.

يحرز الحزب بعض التقدّم. فقد حاول «تواصل» تمييز نفسه عن طريق إجراء أول حملة ترشيح رسمية للانتخابات الرئاسية، ورشّح منصور لانتخابات تموز/يوليو 2009. فاز عبدالعزيز بنسبة 52.5 في المئة من الأصوات، وتلاه زعماء المعارضة الكبار مثل الناشط في مجال العدالة العرقيّة مسعود بلخير (16 في المئة)، والمعارض المخضرم أحمد ولد داده (14 في المئة). ومع ذلك فقد تفوّق الإسلاميون على الأحزاب الصغيرة الأخرى والمرشحين، بما في ذلك الحاكم العسكري السابق العقيد علي فال. حلّ منصور في المرتبة الرابعة من أصل عشرة مرشحين، وحصل على ما يقرب من 37.000 صوت (5 في المئة). وحتى لو كان تم التلاعب بالنتائج الرسمية، كما زعم البعض، فقد أدّت الانتخابات إلى تحسين مكانة منصور السياسية وتضخيم الصورة العامة لحزب «تواصل».

حالما وطّد عبدالعزيز سلطته بعد الانتخابات، قرّر قادة «تواصل» بأن العمل مع الرئيس من شأنه أن يعزّز بقاءهم السياسي، ولذا فقد انضمّوا إلى الائتلاف الحاكم في تشرين الثاني/نوفمبر 2009. هذا يدلّ على أن قادة حزب «تواصل» براغماتيون: لم تمنع الإيديولوجية الإسلامية «تواصل» من التصرّف في بعض الأحيان مثل غيره من أحزاب المعارضة الموريتانية، والانتقال بين المواقف المؤيّدة والمناهضة للنظام وفقاً للضرورات السياسية الراهنة. وشملت مبادرات «تواصل» السياسية الرئيسية منذ العام 2010 استمرار النشاط المعادي لإسرائيل (مثل المشاركة في قافلة غزة)، ودعم زيادة استخدام اللغة العربية في التعليم العالي، والمشاركة غير الرسمية الحذرة في احتجاجات الشباب ضد عبدالعزيز.

لايزال الإسلاميون عرضة للهجوم والانتقاد على الرغم من النجاحات السياسية التي حققوها.

مع تراجع شعبية عبدالعزيز وانتشار الاحتجاجات في جميع أنحاء العالم العربي في العام 2011، استأنف حزب «تواصل» موقفه المناهض للنظام. وفي حزيران/يونيو 2011، انضم «تواصل» إلى مجموعة من أحزاب المعارضة في الدعوة إلى حوار وطني حول قضايا مثل إصلاح قطاع الأمن وحرية وسائل الإعلام. كانت هذه الدعوة تهدف في جانب منها إلى الاستفادة من فورة الشباب في البلاد.

وقد كثّف منصور هجماته على النظام، وشجب فساده المزعوم، وسوء إدارة عملية التعداد الوطني، وغيرها من القضايا.

يبقى حزب «تواصل» شريكاً محتملاً للرئيس، وبخاصة إذا ما قرّر عبدالعزيز أنه في حاجة إلى علاقاته مع منطقة الخليج وشمال أفريقيا. ومع ذلك فإن الحكومة لم تتوقف عن سجن الإسلاميين، ولايزال العشرات مسجونين اليوم، من الناشطين والإرهابيين المشتبه فيهم على حد سواء. وعلاوة على ذلك، فقد خاب أمل بعض مؤيدي «تواصل» عندما فشل في إحراز تقدم بشأن إسرائيل وأهداف السياسات الأخرى. ولايزال الإسلاميون عرضة للهجوم والانتقاد على الرغم من النجاحات السياسية التي حققوها.

من حيث هيكل الحزب، يُعَدّ «تواصل» تنظيماً متطوراً يفخر بوجود جناح للشباب ومجموعة خاصة بالمرأة. ويشغل الحزب خمسة مقاعد في الجمعية الوطنية من أصل 81 ومقعدين اثنين من أصل 56 في مجلس الشيوخ، لكنه يتمتّع بقوة غير متناظرة بسبب التزام أنصاره الشديد واستخدام القيادة البارع لوسائل الإعلام. وللحزب موقع على شبكة الإنترنت يتم تحديثه باستمرار وهو منظّم بشكل جيد، www.tewassoul.org، ومتاح باللغتين العربية والفرنسية، وله صفحة على موقع فيسبوك، وقناة على موقع يوتيوب، وحساب على موقع تويتر. ينظّم الحزب العديد من المؤتمرات الصحافية والتجمعات، ويظهر قادته بانتظام في وسائل الإعلام العربية، وخاصة قناة الجزيرة، وكذلك في الصحافة المحلية. من الناحية الإيديولوجية، لايزال الحزب يؤكّد التزامه بالقيم الإسلامية والاعتدال السياسي، وإن كان الإسلام يظهر في بعض الأحيان على أنه مجموعة من القيم التوجيهية أكثر منه مجموعة من وصفات السياسة المحدّدة.

سوف يعتمد نجاح الإسلاميين في المستقبل في جزء منه على ما إذا كانوا قادرين على الاستمرار في تأسيس وأقلمة خطابهم في المشهد السياسي الأوسع، وفي الجزء الآخر على ما إذا كان بوسعهم الوصول إلى أنصار جدد.

لاتزال قاعدة الحزب الاجتماعية حَضَرِية ومن الطبقة المتوسطة والشباب بصورة رئيسة. ويجتذب «تواصل» الكثير من الأنصار من النساء، وفي بعض الجوانب يعمل الحزب كحركة اجتماعية يمكن للشباب من خلالها أن يلتقوا أزواجاً محتملين وأن يعمّقوا تديّنهم. معظم أعضاء الحزب هم من المغاربة البيض، على الرغم من أن الحزب يحظى ببعض الدعم من الهراتين ومن غير الناطقين باللغة العربية من السكان السود. وتضم القيادة العديد من رجال الأعمال، ما يزيد من القوة الاقتصادية للحزب، وعلى الرغم من أن القادة ليسوا بالضرورة من النخب، فقد تمكنوا من تعبئة الموارد البشرية والمالية لتنمية الحزب.

لم يحقق «تواصل» حتى الآن مكانة حزبية كبيرة في موريتانيا، كما أن مكاسبه في الانتخابات لاتزال متواضعة. لكن بالمقارنة مع وضع الإسلاميين السياسي في التسعينيات، يمثّل «تواصل» كحزب سياسي مرخّص ومنظم بصورة جيدة وذو بنية داخلية متطوّرة، تقدماً كبيراً. وسوف يعتمد نجاح

الإسلاميين في المستقبل في جزء منه على ما إذا كانوا قادرين على الاستمرار في تأسيس وأقلمة خطابهم في المشهد السياسي الأوسع، وفي الجزء الآخر على ما إذا كان بوسعهم الوصول إلى أنصار جدد، ولاسيما المغاربة غير البيض وسكان الريف.

الإسلاميون في موريتانيا لهم علاقات وثيقة مع الإسلاميين العرب الآخرين

أقام الإسلاميون الموريتانيون علاقات وثيقة مع الحركات الإسلامية الأخرى، وخاصة في منطقة الخليج العربي والجزائر. وهي علاقات يُمكن أن تعطي الحركة مكانة أعلى في وسائل الإعلام العربية وتجذب الدعم السياسي والمالي الخارجي لأنشطتها في موريتانيا. ولدى «تواصل» أمين وطني للعلاقات الخارجية، ومنذ انتخابات العام 2009، وقّع الحزب اتفاقاً مع حزب إسلامي جزائري رئيسي، «حركة مجتمع السلم». وقد جعلت العلاقات الخارجية للحزب منه وسيطاً هاماً في علاقات الدولة الموريتانية الخارجية مع العالم الإسلامي. على سبيل المثال، بالإضافة إلى العلاقة المذكورة آنفاً بين ددّو والرئيس السوداني البشير، تمّت دعوة منصور إلى لقاء بين وفد من حزب الله وعبدالعزيز في كانون الثاني/يناير 2011. وقد طوّر «تواصل» أيضاً علاقات قويّة مع بعض الأحزاب غير الإسلامية، بما في ذلك حزب البعث في سورية. وهو يعتبر نفسه جزءاً من المشهد السياسي العربي الأوسع، ويهتمّ بتشكيل التحالفات السياسية التي من شأنها تعزيز قوّته الداخلية والدولية.

في سياق «الربيع العربي» والحرب الأهلية في ليبيا، أصبح «تواصل» وسيلة للتعبير عن المشاعر المناهضة للقذافي بين العديد من الموريتانيين. وفي ظهور له على قناة الجزيرة في شباط/فبراير 2011، أدان ددّو العنف الذي ترعاه الحكومة داخل ليبيا، ومزّق منصور كتاب القذافي الأخضر في اجتماع للبرلمان الموريتاني. وزاد دور الإسلاميين في المعارضة الداخلية للقذافي من الضغط على عبدالعزيز، الذي انفصل عن حاكم ليبيا في حزيران/يونيو 2011. وفي الآونة الأخيرة، أعلن «تواصل» دعمه للمحتجين المناهضين للنظام في سورية.

سيكون تأثير الإسلاميين ضئيلاً لكنه هام بالنسبة إلى علاقات موريتانيا مع جيرانها في شمال أفريقيا الجديدة. علاقاتهم مع الجزائر يمكن أن تعني أن ضعف ليبيا مكسب للجزائر، ولكن من المرجّح أن يعزّز الإسلاميون أيضاً علاقاتهم مع نظرائهم الليبيين في ليبيا ما بعد القذافي. ويمكن أن تتحسّن حظوظ الإسلام السياسي بشكل عام في شمال أفريقيا الجديدة؛ حيث سيكون الإسلاميون الموريتانيون في وضع يمكنّهم من المساعدة في تشكيل هذا الاتجاه.

لايزال الخليج مقصداً مهما لإسلاميي موريتانيا. فقد أمضى قادة مثل منصور وددّو بعض الوقت

في المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ودول الخليج الأخرى. العديد من الدعاة والناشطين الموريتانيين، بمن فيهم سلفيّون معروفون مثل الشيخ عبدالله بن بَيّه، يقيمون في منطقة الخليج ولكنهم يعودون إلى بلادهم بشكل منتظم، ويتصرّفون بوصفهم حلقات اتصال شخصية مع الشبكة الإسلامية العالمية. وتؤوي دولة الإمارات العربية المتحدة آلافاً عدّة من الموريتانيين، حيث يعمل العشرات منهم أئمة وخطباء وقضاة وأساتذة جامعيين.

وفيما عدا الخليج، لازال دعم الإسلاميين الموريتانيين للقضية الفلسطينية يسهم في تشكيل الحركة. كما أن روابط «تواصل» مع جماعة الإخوان المسلمين تجعله جزءاً من شبكة فضفاضة من الأحزاب الإسلامية في جميع أنحاء العالم العربي. وتشكّل هذه الروابط مسارات للتبادل السياسي والثقافي، ولكن من غير المرجح أن تغذّي التطرّف الإسلامي.

الفكر الجهادي مجموعة مهمّشة من المتشدّدين يعارضها الإسلاميون التقليديون

منذ هجوم المسلحين في حزيران/يونيو 2005 على قاعدة عسكرية في شمال موريتانيا، قاتلت الدولة الموريتانية الجهاديين بثبات، حيث تبنّى عبدالعزيز خطّاً متشدداً بشأن هذه القضية. نفّذت الجماعة السلفية للدعوة والقتال هجوم العام 2005. وهذه مجموعة جهادية جزائرية منشقّة أعادت تسمية نفسها لتصبح «تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي» في العام 2007. يعمل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في جميع أنحاء الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا، وقد أعلن مسؤوليته عن نحو عشر عمليات خطف ومحاولات خطف لغربيين في السنوات الأخيرة. وهاجم التنظيم رموز القوة الغربية في موريتانيا، وأطلق النار على السفارة الإسرائيلية في العام 2008 ونفّذ هجوماً انتحارياً قرب السفارة الفرنسية في العام 2009. في أوائل العام 2011، اعترض جنود موريتانيون قافلة للتنظيم تحمل متفجرات إلى نواكشوط في إطار مؤامرة لاغتيال عبدالعزيز أو لتفجير ضد السفارة الفرنسية، أو كلتيهما.

ينظر عبدالعزيز إلى التنظيم بوصفه التحدّي الأمني الأكبر في البلاد، على الرغم من أن البعض يعتقد أن لديه حوافز للمبالغة في حجم التهديد من أجل زيادة الدعم المالي الذي يتلقّاه من الغرب. وقد حاول عبدالعزيز تدمير معسكرات الجماعة في موريتانيا ومالي المجاورة. وأدّت هذه العملية إلى طرد المسلحين من بعض المناطق وحظيت بتعاون من مالي، التي تحظى بسمعة راسخة بوصفها البلد الأقل التزاماً بمكافحة الإرهاب المسلح في منطقة الساحل.

تشكّل هجمات تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في موريتانيا جزءاً من إستراتيجية سياسية أوسع نطاقاً في منطقة الساحل. كما تشكّل ردّاً على التوتّرات السياسية الداخلية في موريتانيا بشأن

مواقف الدولة الجيوسياسية. إذ ترفض الأغلبية الساحقة من الموريتانيين نسخة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي من الإسلام. ولكن مواقف التنظيم المتصلّبة بشأن إسرائيل والحرب في أفغانستان تروق لبعض الشباب الموريتانيين، حيث سمحت الدعاية التي تمارسها الجماعة الجهادية على الانترنت وجولات الوعظ التي تقوم بها في المناطق الريفية لها بتجنيد عدد من الموريتانيين.

تم اتّهام بعض الموريتانيين بالتورّط مع تنظيم القاعدة الأصلي. أحد الأمثلة هو محمد ولد صلاحي، الذي قضى وقتاً مع المجاهدين في أفغانستان، وقيل إنه ساعد العديد من الطيارين الذين نفذوا هجمات 11 أيلول/سبتمبر 2001، وهو محتجز حالياً في خليج غوانتانامو. وانضم بعض المواطنين الموريتانيين أيضاً إلى خلايا متطرّفة في المملكة العربية السعودية. ومع ذلك، فقد تركّز القدر الأكبر من الاهتمام بالفكر الجهادي في موريتانيا على تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.

يختلف الإسلام السياسي المعتدل عن الفكر الجهادي، ولكن الأنظمة الموريتانية خلطت أحيانا بين الاتجاهين. في الماضي، اتّهمت السلطات الساسة الإسلاميين بانتظام بالدفع إلى التطرّف والتخطيط للعنف. لاتزال الشكوك تراود الجيش من الإسلاميين، فقد انبثق انقلاب العام 2008 في جزء منه من تصوّرات الضباط بأن عبدالله كان ضعيفاً إزاء الإرهاب ومتسامحاً جداً تجاه الإسلام السياسي.

ومع ذلك، فقد عمل عبدالعزيز منذ العام 2008، على استمالة الحركة الإسلامية، وأقام شراكة مع إسلاميين مثل ددّو لإعادة تأهيل الجهاديين. وتصدّر الإرهاب جدول أعمال الاجتماعات التي عقدت بين عبدالعزيز ومنصور. سيواصل الرئيس على الأرجح سعيه للحصول على مساعدة الإسلاميين في هذا المجال.

رفض الإسلاميون التقليديون بحدّة العنف بشكل عام، وعلى وجه الخصوص عنف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي. ومن المرجّح أن وجود الأحزاب الإسلامية المرخّصة، والمنظمات الإسلامية والسلفية المعتدلة، قد قلّص انتشار الفكر الجهادي من خلال تزويد الشباب الموريتانيين بوسائل غير عنيفة للتعبير عن الهوية الإسلامية المسيّسة. علاوة على ذلك، يرجّح أن تكون إدانات الفكر الجهادي مؤثّرة إلى حد ما في أوساط الشباب الموريتاني عندما تأتي من دعاة وساسة يؤخذ تديّنهم على محمل الجد، والذين تم إثبات مؤهلاتهم كشخصيات معارضة من خلال سنوات من النشاط وفترات طويلة أمضوها في السجون الحكومية.

يكمن أحد أسباب اعتراضات الإسلاميين على الفكر الجهادي في أنه يتنافس مباشرة مع حزب «تواصل» على تجنيد الأنصار. على سبيل المثال، أعرب سكان عرفات، أحد معاقل «تواصل» في نواكشوط، عن مخاوفهم من أن مواقع الفكر الجهادي تدفع الشباب إلى التطرّف. هذا الاتجاه يهدّد بإضعاف «تواصل» بين مكوّناته، وفي نظر الحكومة. ويمكنه أن يضغط على «تواصل» لشحذ خطابه الإسلامي، بينما يقدّم، على نحو أكثر فعّالية، بديلاً لاعنفياً للفكر الجهادي.

ومع ذلك، ينطوي ردّ فعل الإسلاميين المعتدلين على الفكر الجهادي على توازن. إذ يواجه الإسلاميون ضغوطاً لانتقاد الجهاديين من دون استعداء المتعاطفين معهم بشكل مفرط، والتعاون مع النظام من دون أن يرتبطوا به بشكل وثيق للغاية.

تبدو حماسة الإسلاميين للتعاون مع الدولة محدودة بسبب حاجتهم للاحتفاظ بهويّة سياسية مميّزة.

تبدو حماسة الإسلاميين للتعاون مع الدولة محدودة بسبب حاجتهم للاحتفاظ بهويّة سياسية مميّزة. فإذا ما اصطفّ الساسة الإسلاميون بشكل وثيق جداً مع النظام، فقد يفقدون صدقيّتهم كأصوات مستقلّة. يدعم الإسلاميون المعتدلون المعركة ضد تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولكنهم يريدون إدارة مساهمتهم في هذا الجهد بحذر. وتعني تعقيدات هذا التوازن أن الإسلاميين سيشجبون الإرهاب وفقاً لشروطهم، على سبيل المثال، من خلال الدعوة إلى خوض معركة ضد الفكر الجهادي، ولكن أيضاً من خلال رفض الدعم الغربي في تلك المعركة.

خاتمة

يعبّر الإسلام السياسي في موريتانيا عن القناعات الدينية، والإحباطات السياسية، والمشاعر المعادية للغرب لشريحة كبيرة من السكان. ونظراً لدورهم المتزايد في الحياة السياسية الحزبية التعددية في السنوات الستّ الماضية، فقد أثّر الإسلاميون على صنع السياسات بشأن قضايا مثل إسرائيل ومكافحة الإرهاب. وللإسلام السياسي الموريتاني أيضاً حضور قوي في الدائرة الإسلامية العالمية.

يواجه الإسلاميون العديد من التحدّيات، بما في ذلك نجاح الرئيس عبدالعزيز في استمالة خطابهم، والمخاطر الكامنة في الحفاظ على المبادئ الإسلامية، في حين يخوضون غمار كلٍ من السياسة الانتخابية والردّ على الفكر الجهادي. بيد أن الاتّجاهات التي أدّت إلى صعود الإسلام السياسي مستمرّة: عمليات تطوير المدن تتواصل، والتفاوت الاجتماعي باقٍ، والمساجد والمدارس الاسلامية لا تزال تتكاثر، مايسمح للإسلاميين بتوسيع نفوذهم في الأماكن الحضريّة والوصول إلى جمهور جديد، خصوصاً بين الشباب. ومن المحتمل أن يفقد حزب «تواصل». فضلاً عن سياسيين مثل جميل منصور، الدعم إذا ما اقترب كثيراً من عبدالعزيز، أو لم يحرز أيّ تقدّم في تنفيذ أجندته.

سوف تؤثّر التصرّفات الغربية في موريتانيا على مسار تقدّم الإسلام السياسي. فزيادة الوجود العسكري الغربي في منطقة الساحل، والضغط الذي تمارسه واشنطن على نواكشوط لإعادة العلاقات الكاملة مع إسرائيل، والخطاب الغربي السلبي تجاه الانتصارات الانتخابية الإسلامية في أماكن أخرى في المنطقة، كلّها عوامل يمكن أن تمنح الإسلاميين الموريتانيين فرصاً سياسية. فقد

اجتذب الإسلاميون في كثير من الأحيان التأييد الشعبي من خلال تقديم أنفسهم بوصفهم المدافعين عن المسلمين الذين تضطهدهم الحكومات العربية والغربية. ومن المرجّح أن يُدين الإسلاميون الأقوال والأفعال الواردة من واشنطن التي يرون أنها تكشف عن طموحات للسيطرة والهيمنة على موريتانيا.

هذا لايعني أنه ليست لدى واشنطن والإسلاميين الموريتانيين مصالح مشتركة. إذ ينبغي تشجيع إدانات الإسلاميين المعتدلين للجهاديين، وكذا الأمر بالنسبة إلى العلاقات الفاعلة التي يقيمها النظام مع أحزاب مثل «تواصل». ومع ذلك، اذا ماتدهورت العلاقات بين النظام والإسلاميين، أو تمكّن الإسلاميون من جعل حرب موريتانيا على الارهاب وعلاقات النظام مع الغرب قضايا في الحملات الانتخابية، عندها يمكن للإسلاميين البدء في اجتذاب أكبر عدد من الناخبين، وحشد احتجاجات أكبر ضد النظام وضد الجهات الأجنبية الفاعلة.

سوف تؤثّر التصرّفات الغربية في موريتانيا على مسار تقدّم الإسلام السياسي.

في هذه الجمهورية الإسلامية، وفيما تستمرّ التوتّرات بشأن ما يعنيه الإسلام في تشكيل الحياة السياسية، والمناقشات الدينية، والنشاط الاجتماعي، سيبقى الإسلام السياسي الموريتاني التقليدي يشكّل قوة سياسية قوية وحركة اجتماعية مؤثّرة، معتدلة بشأن القضايا الداخلية، وصريحة بشأن الموضوعات الدولية. وسوف تواصل موريتانيا العمل على الاهتمام بهويّتها الإسلامية وانقساماتها الاجتماعية وموقعها الجيوسياسي غير المستقر.

ملاحظات

1 تشمل هذه المنظمات غير الحكومية هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية التي تديرها السعودية، وهيئة مسلمي أفريقيا بإدارة كويتية، والهيئة العالمية لإغاثة أفريقيا في السودان.

2

«Biographie du symbole de la droiture et de l'honnêteté: Mohamed Jemil Ould Brahim Ould Mansour.» 2009, http://jemilmansour.net/francais/index.php?option=com_content&view=category&layout=blog&id=10&Itemid=13.

لمزيد من القراءة

Boucek, Christopher. «Saudi Extremism to Sahel and Back.» Jane's Islamic Affairs Analyst, February 2009.

International Crisis Group. Contestation Islamiste en Mauritanie: Menace ou Bouc Émissaire? Brussels: International Crisis Group, 2005.

Ould Ahmed Salem, Zekeria. «Islam in Mauritania between Political Expansion and Globalization: Elites, Institutions, Knowledge, and Networks.» In Islam and Muslim Politics in Africa, edited by Benjamin F. Soares and René Otayek, pp. 27-46. New York: Palgrave MacMillan, 2007.

Ould-Mey, Mohameden. «Mauritania: Between the Hammer of Economic Globalization and the Anvil of Multiparty Factionalism.» In North Africa: Politics, Region, and the Limits of Transformation, edited by Yahia H. Zoubir and Haizam Amirah- Fernández, pp. 71-89. London and New York: Routledge, 2008.

التجمع الوطني للإصلاح والتنمية (تواصل)، «الرؤية الفكرية»، موريتانيا: تواصل، التاريخ غير معروف.

نبذة عن الكاتب

أليكس ثورستون مرشح لنيل درجة الدكتوراه في الدراسات الدينية في جامعة نورث وسترن. تركّز بحوث أطروحته على الروابط الدينية بين شمال نيجيريا والعالم العربي. في الفترة 2006–2007، أجرى أبحاثاً حول الشباب المسلمين والديمقراطية في السنغال كطالب حاصل على منحة فولبرايت. يكتب عن الإسلام والسياسة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في مدوّنة الساحل: http://sahelblog.wordpress.com

مؤسسة كـارنيغي
للسلام الدولي

مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي هي منظّمة خاصّة لا تتوخّى الربح تسعى إلى تعزيز التعاون بين الدول وترويج التزام الولايات المتّحدة الفاعل على الساحة الدولية. المؤسسة التي تأسّست عام 1910 غير حزبيّة، وتسعى إلى تحقيق نتائج عمليّة.

في الوقت الذي تحتفل فيه بالذكرى المئوية لتأسيسها، أصبحت مؤسسة كارنيغي الرائدة بوصفها مركز الأبحاث العالمي الأول، ولها الآن مكاتب مزدهرة في واشنطن وموسكو وبيجينغ وبيروت وبروكسل. وتضم هذه المواقع الخمسة مراكز الحكم العالمية، والأماكن التي سيحدد تطورها السياسي وسياساتها الدولية إلى حد بعيد احتمالات السلام الدولي والتقدم الاقتصادي في المدى القريب.

يجمع **برنامج كارنيغي للشرق الأوسط** بين المعرفة المحلّية المعمّقة والتحليل المقارن الثاقب لدراسة المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإستراتيجية في العالم العربي. ومن خلال الدراسات القطرية المفصّلة واستكشاف المواضيع الرئيسة الشاملة، يقدّم برنامج كارنيغي للشرق الأوسط، بالتنسيق مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط، تحليلات وتوصيات باللغتين الانكليزية والعربية مبنيّة على فهم عميق وآراء واردة من المنطقة. ويتوفّر برنامج كارنيغي للشرق الأوسط على خبرة خاصة في مجال الإصلاح السياسي ومشاركة الإسلاميين في السياسة التعددية في جميع أنحاء المنطقة.

مؤسسة كارنيغي
للسلام الدولي

واشنطن
مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي

Massachusetts Avenue, NW 1779
Washington, D.C. 20036
United States
P +1 202 483 7600 **F** +1 202 483 1840
CarnegieEndowment.org | info@CarnegieEndowment.org

موسكو
مركز كارنيغي موسكو

Tverskaya, 16/2
Moscow 125009
Russia
P +7 495 935 8904 **F** +7 495 935 8906
Carnegie.ru | info@Carnegie.ru

بيجينغ
مركز كارنيغي- تسنغوا للسياسات العامة العالمية

No. 1 East Zhongguancun Street, Building 1
Tsinghua University Science Park
Innovation Tower, Room B1202C
Haidian District, Beijing 100084
China
P +86 10 8215 0178 **F** +86 10 6270 3536
CarnegieTsinghua.org

بيروت
مركز كارنيغي للشرق الأوسط

شارع الأمير بشير، برج العازارية
المبنى رقم 2026 1210، الطابق الخامس
صندوق البريد 1061-11
وسط بيروت
لبنان
تلفون: 91 12 99 1 961+ | فاكس: 91 15 99 1 961+
Carnegie-MEC.org | info@Carnegie-MEC.org

بروكسل
مركز كارنيغي أوروبا

Rue du Congrès 15
Brussels 1000
Belgium
P +32 2735 5650 **F** +32 2736 6222
CarnegieEurope.eu | brussels@ceip.org